

مقدمات الثورة الجليلة: سياسة جيمس الثاني الدينية الكاثوليكية واثارها السياسية 1685-1688

هدى حسين حمزة العبيدي أ.د. حيدر شاكر عبيد السلطاني

الجامعة المستنصرية/ كلية التربية/ قسم التاريخ

hudahosen19@gmail.com

dr.haideralsultani@gmail.com

الملخص:

يشكل حكم جيمس الثاني الذي اعتلى العرش بعد وفاة الملك شارل الاول نقطة تحول في تحدي البرلمان بعد ان جاهر بعقيدته الكاثوليكية واجراء ما يلزم لنشرها من جديد في عموم انكلترا، الا ان البروتستانت رحبوا بملكهم الجديد لكي يحافظوا على امن البلاد واستقرارها وعدم تعرضها للحرب الاهلية كما حدث في السابق، على الرغم من ان الملك تمادا في استعمال سلطاته وبدا واضحا ان معتقداته الدينية الكاثوليكية هي من كانت تسيطر عليه طوال مدة حكمه، وهو ما اثار البرلمان الانكليزي وشعبه، وزاد الامر سوءا بعد تمرد الدوق مونموث، اذ احتفظ الملك جيمس الثاني بتسعين ضابط كاثوليكي في الجيش بعد القضاء على التمرد، الذي عدّ تحدي للقانون، فضلا عن، العقوبات القاسية التي الحقها بالبروتستانت الذين دعموا التمرد لاسيما القرارات الدموية التي اصدرها مستشار الملك القاضي جورج جيفريز، ومما يؤكد ميله للكاثوليكية اعادة تجديد العلاقات الرسمية الدينية والسياسية (الدبلوماسية) مع روما التي انهارت منذ سنة 1558، وتعليق عمل رجال الدين الذين كانوا يوعظون ضد الكاثوليكية الرومانية، فضلا عن، قيام الملك باحكام السيطرة على الجامعات واستعمالها اداة لتنفيذ سياسته، اذ جعل الاعتراف بالمذهب الكاثوليكي واعتناقه شرط القبول في الجامعات كانت تلك الاجراءات تنفر الانكليكيين تماما، وهو ما زاد من غضب المحافظين لان جامعة أكسفورد كانت مقر كل من التوريز والأتكليكيين. وبالتالي ادى الى اثار نقمة شعبية واسعة، لاسيما بعد محاكمته للاساقفة الانكليكيين.

كلمات مفتاحية: الثورة الجليلة، سياسة، جيمس الثاني، الديانة الكاثوليكية.

Preludes to the Glorious Revolution: James II's Catholic Religious Policy and Its Political Implications 1685-1688

Huda Hussein Hamza Prof. Dr. Hayder Shakir Al-Sultani
Mustansiriyah University/ College of Education/History Department

Abstract

The rule of James II, who ascended the throne after the death of King Charles I, constitutes a turning point in challenging Parliament after he professed his Catholic faith and took the necessary measures to spread it again throughout England, but the Protestants welcomed their new king in order to preserve the security and stability of the country and not to be exposed to civil war, as happened In the past, although the king went to extremes in the use of his powers and it seemed clear that his Catholic religious beliefs controlled him throughout his reign, which provoked the English Parliament and its people, and the matter worsened after the rebellion of the Duke of Monmouth, as King James II retained ninety Catholic officers in The army after eliminating the rebellion, which was considered a challenge to the law, as well as the harsh punishments inflicted on the Protestants who supported the rebellion, especially the bloody decisions issued by the King's advisor, Judge George Jeffreys, and which confirms his tendency to Catholicism to renew the official

religious and political relations (diplomatic) with Rome, which collapsed Since 1558, and the suspension of the work of the clergy who were preaching against Roman Catholicism, as well as, the king's tightening of control over the universities and their use as a tool to negate His policy, as he made recognition and embracing of the Catholic doctrine a condition of admission to universities, these measures alienated the Anglicans completely, which increased the anger of the conservatives because Oxford University was the headquarters of both the Torres and the Anglicans. And thus led to the effects of widespread popular resentment, especially after his trial of the Anglican bishops.

Keywords: the venerable revolution, politics, James II, the Catholic religion.

مقدمات الثورة الجليلة: سياسة جيمس الثاني الدينية الكاثوليكية واثارها السياسية 1685-1688.

اعتلى الامير جيمس دوق يورك James Duke York (1633-1701)⁽¹⁾، العرش الانكليزي بعد وفاة اخيه شارل الثاني Charles II (1630-1685)⁽²⁾، باسم الملك جيمس الثاني في 8 شباط 1685، بعد اداء اليمين الملكي، وقد رحب البروتستانت الانكليز بملكهم الجديد، على الرغم من انه كان كاثوليكياً، الا انهم كانوا يعتقدون ان وجود ملك كاثوليكي على العرش، أفضل من تعرض البلاد الى حرب اهلية، وقام الملك جيمس الثاني بألقاء خطاب امام مجلس الملك الخاص أعلن فيه " وصل الى مسامعي بأنني سأكون ذو سلطة استبدادية، الا اني سأبذل قصارى جهدي للحفاظ على الادارة في الكنيسة والدولة على حد سواء، وسوف لن أبتعد عن حقوق العدل وامتيازات التاج... " ⁽³⁾. دينياً رأى جيمس ان الكاثوليك كانوا يشكلون حوالي واحد بالمائة فقط من سكان البلاد حينما تولى العرش الانكليزي، الا انه كان يعتقد انه في حال توجيه الاحداث بشكل صحيح فإن البروتستانت سيتحولون طوعياً الى الكاثوليكية، كما فعل هو نفسه. اما على المستوى السياسي فقد أصبح موقفه أكثر اماناً عن طريق حقيقة ان المخاوف الناجمة عن اندلاع حرب أهلية جعلت حدوث المقاومة المسلحة ضد اعتلاءه العرش امراً مستبعداً ⁽⁴⁾.

كانت الكنيسة الأنكليكانية ملتزمة بعقيدة طاعة التاج، وعندما أصبح جيمس الثاني ملكاً، شعر الاخير بالثقة من مواصلة دعم الكنيسة الانكليزية له تحت أي ظرف من الظروف، والدفاع عنها ودعمها، الا انه في الواقع كانت نواياه عكس ذلك تماماً. ففي اذار 1685، اخبر جيمس السفير الفرنسي بول باريلون ديمونكورت Paul Barillon d'Amoncourt (1630-1691)، أن هدفه هو إعادة المذهب الكاثوليكي لإنكلترا ⁽⁵⁾.

ومنذ تحول الملك جيمس الى كنيسة روما سنة 1669، كان يحذوه الامل في ان يقوم بتحويل عقيدة الشعب الانكليزي الى الكاثوليكية في يوم ما. وبدأ بمحاولاته لتغيير عقيدة المجتمع الى المذهب الكاثوليكي عن طريق اعادة الموالين للمملكة بعد اعتلائه العرش سنة 1685. وأصبح واضحاً بأن معتقدات جيمس الدينية هي من تسيطر على أفعاله طوال مدة حكمه. ففي 2 اذار 1685، حضر القداس بشكل علني، وفي 23 نيسان 1685، أصدر امراً بإلغاء شعيرة اعادة مراقبة الأسرار المقدسة في الكنيسة الانكليزية، وتم استبعاد تلاوة قداس المناولة، وعرض نسخة من الكتاب المقدس الانكليزي في حفل التتويج وذكر انه أعلى من كل كنوز الارض، ورغم انه اصدر امراً بإبقاء جميع رجال المجلس الملكي واصحاب المناصب الحكومية بعد وفاة الملك شارل الثاني، الا انه لم يكن ينوي الاسترشاد بأرائهم، وسرعان ما أصبح هذا واضحاً اذ كان يقوم باستشارة مجموعة من الكاثوليكين سراً ⁽⁶⁾، وقد وصل عددهم تدريجياً الى سبعة يقف هو على رأسهم، ان الهدف الرئيسي من انشاء هذا المجلس السري هو تنصيب الكاثوليك في المناصب بعد إلغاء قوانين الاختبار وقوانين العقوبات. وبعد ذلك، بدأ جيمس يداهن نفسه في أنه يجب أن يلفت اهتمام رعاياه إلى مذهبه دون اضطهاد، وكان يأمل في دعم كنيسة إنكلترا وبرلمان المحافظين في خطته. ومن اجل التأكد من انتخاب البرلمان المؤيد سنة 1685، جعل جيمس وجوده محسوساً في دوائر معينة. وجاءت الدوائر الانتخابية الجديدة موالية تماماً للتاج، وقام اللوردات الملازمون بتشكيل لجاناً للضغط على

الناخبين من اجل التصويت لصالح التاج، لاحظ الملك ان تلك الجهود تكلفت بالنجاح بعد ان نتج عن تلك الانتخابات وجود اكثر من اربعين عضواً في مجلس العموم لكنه كان مقتنعاً بذلك⁽⁷⁾.

قبل افتتاح الجلسة البرلمانية سنة 1685 كان ارشيبالد كامبل Archibald Campbell (1629-1685)، المعروف بلقبه ايرل ارغيل Earl Argyll قائد اليمين الاسكتلندي الذي أرسل إلى المنفى في هولندا بعد إدانته بالخيانة سنة 1681، قد عاد في ذلك الوقت لتعبئة أقربائه واسكتلنديون آخرون للتمرد ضد جيمس الثاني. ولكن بسبب افتقاره الى الإعداد والدعم الكافي، تم القبض على كامبل في اسكتلندا في 18 حزيران 1685. وبعد ثلاثة أسابيع من ظهور الاخير في اسكتلندا، نزل جيمس سكوت James Scot (1649-1685) الملقب بالدوق موموث Duke Monmouth، ابن شارل الثاني غير الشرعي في غرب إنكلترا في مدينة لايم ريجيس Lyme Regis، مع مائة وخمسون شخصاً من المؤيدين له، وعند نزوله قرأ إعلاناً نعت فيه جيمس بأنه "مغتصب العرش" واتهمه بقتل شارل الثاني. وأكد بأنه الوريث الشرعي للأخير وأن البرلمان المنعقد في ذلك الوقت غير قانوني. ومع ذلك، سيسمح بتحديد حقه في الحكم عن طريق برلمان منتخب بحرية. وفي وقت لاحق، حث رفاق موموث على إعلان نفسه ملكاً، وهو ما فعله في جنوبي إنكلترا في مدينة تونتون Taunton في 20 حزيران 1685. وتكمن قوة تمرد موموث في دعم البيوريتان فكان هدف معظم المتمردين هو الإطاحة بالملك الكاثوليكي والكنيسة الأنكليكانية⁽⁸⁾.

عندما اجتمع الملك مع مجلسي اللوردات والعموم في 22 ايار 1685، اعاد تقديم وعوده التي سبق وأعلن عنها امام مجلس الملك، ويبدو ان الفرحة التي سببها بيان جيمس اعمت الأعضاء عن لغة التهديد التي كان الملك يعبر بها عن توقعاته بشأن الجلسة. اذ حذرهم جيمس بعدم محاولة إجباره على الدعوة لعقد اجتماعات متكررة من اجل السيطرة الصارمة عليهم قائلاً "أن ذلك سيكون غير لائق للغاية، وان التعامل معي اثناء الاجتماع يجب ان يكون بشكل جيد"⁽⁹⁾. واكد جيمس إذا لم يمنحه البرلمان المال الذي يريده، فإنه سيأخذه بدون موافقتهم. وعلى الرغم من نبرة الملك جيمس الثاني الشديدة، الا ان أعضاء مجلس اللوردات صوتوا له بالإيرادات نفسها التي كان يتمتع بها شارل الثاني. فضلاً عن، اعطاءه مبلغ ثمانمائة ألف جنيه سنوياً لمدة ثلاث سنوات لاحقة لتطوير القوة البحرية. ويمكن ان يعزى عمل البرلمان هذا إلى المزاج التصالحي الذي رافق تنويع الملك جيمس الثاني، واملأ أنه سيفي بتعهداته تجاه كنيسة إنكلترا⁽¹⁰⁾.

كان جيمس الثاني مدعوماً من الجيش والبرلمان والرأي العام ومدينة لندن والجامعات، والشركات وسادة البلاد وقادتها وحزب المحافظين، ولم يقد الويكنز بعمل اي شيء من اجل مساعدة موموث، ولم يكن لدى الاخير أي دعم خارج المقاطعات الجنوبية الغربية في إنكلترا، اذ تم دعمه بالكامل من اناس اقل خلفية سياسية ومتأثرين سياسياً بالمنشقين. امتلك موموث مائة وخمسون رجل من المؤيدين، وفي الوقت الذي واجه فيه قوات الملك وجيشه البالغ سبعة الاف من المشاة وألف وسبعمائة من الفرسان، وصل تعداد مؤيديه ثلاثة الاف رجل. فهزم هو وأتباعه في معركة سيدجيمور Sedgemoor في 5 تموز 1685 وقرر جيمس الثاني اعدامه في 14 تموز من السنة نفسها⁽¹¹⁾.

عمل الملك جيمس الثاني اثناء تمرد موموث، بتكليف العديد من الضباط الكاثوليك في الجيش، واحتفظ بتسعون منهم بعد التمرد، وكان ذلك بمثابة تحدي للقانون، وفي هذه الحقبة، كان اغلب الانكليز، لا سيما المحافظين منهم متمسكين بقوة برأيهم القائل "هذ الجيش يُهدد الدستور"⁽¹²⁾، وهم يعتقدون ان إنكلترا يمكن أن تكون محمية بشكل كافي عن طريق البحرية القوية وميليشيات المقاطعات الواقعة تحت سيطرة المسؤولين المحليين. واصبحت البلاد تتفر من الجيش الدائم نتيجة لسلوكتهم اثناء تمرد موموث، وبسبب عدم تخصيص اي اماكن لإيواء الجنود، تم اجبار السكان على ايواءهم معهم ونزع سلاح العديد من البروتستانت. ولم يكن الجنود خاضعين للمحكمة بشكل قانوني، لذا لم يكونوا منضبطين في تصرفاتهم. وفي البرلمان، تم سماع الشكاوى من قمع الجنود وقيامهم بعمليات النهب والسلب والاجرام⁽¹³⁾، عد البرلمان

الاحتفاظ بجيش دائم داخل المملكة في وقت السلم دون موافقة يعد مخالفاً للقانون⁽¹⁴⁾.

كانت العقوبات قاسية ضد البروتستانت الذين دعموا التمرد، وتم اصدار الامر بممارسات قانونية مشكوك فيها، بتوجيه من مستشار الملك جيمس الثاني رئيس القضاة جورج جيفريز George Jeffrey's (1789-1645) وخاصة امر القرارات الدموية، الذي تم عن طريقه قتل ثلاث مائة شخص. فضلاً عن ذلك، تم احالة ثمانمائة شخص إلى المحكمة من اجل بيعهم كعبيد في جزر الهند الغربية، انتقلت تلك الوحشية الى الحكومة إذ انطلقت موجة جديدة من الاضطهاد البروتستانتي فقد عزل جيمس الثاني المسؤولين الحكوميين بمن فيهم الأدميرالات والجنرالات، واستبدلهم بمعاونيه الكاثوليكين، وحاكم أيضاً سبعة اساقفة انكليكان. فضلاً عن عقوبة كل من اليزابيث غرانت Elizabeth Grant وأليس ليزلي Alice Lisle (1685-1617)، إذ كانت كلتا المرأتين محترمتان للغاية والجريمة الوحيدة التي أدینتا بها هي إيواء الفارين، اذ حكم على اليزابيث بالحرق في تايورن في 23 تشرين الاول 1685، وعلى ليزلي بالإعدام⁽¹⁵⁾.

ان القسوة التي تمت ممارستها أثناء القرارات الدموية كانت مقترنة بالهمجية التي أعقبت إلغاء "مرسوم نانت Edict"⁽¹⁶⁾ of Nantes، في فرنسا ووجود الجيش الفرنسي في إنكلترا زاد من مخاوف البروتستانت الإنكليز من نشر الكاثوليكية⁽¹⁷⁾، وجاء اضطهاد لويس الرابع عشر Louis Xiv (1715-1638) للهيجونوت، اشتهر بإنذار لجعل رعايا الملك جيمس الثاني يخشون حماس الاخير تجاه الكاثوليكية الذي قد يقوده الى اتباع خطى الملك الفرنسي. وكان وجود الهيجونوت الفرنسيين في إنكلترا بمثابة تذكرة دائمة لما قد يمر به الشعب في حال قام الملك الكاثوليكي بتحويل عقيدة رعاياه البروتستانت إلى الكاثوليكية⁽¹⁸⁾.

وفيما يتعلق بإلغاء مرسوم نانت، اختار جيمس تجاهل تقارير القسوة التي لحقت بالهيجونوت، وقال بأنها مجرد دعاية معادية للكاثوليكية. وكان جيمس قد أخبر السفير الفرنسي بأنه مسرور لاختفاء البدعة في فرنسا، وهو في الحقيقة لم يعبر ابداً عن رفضه لمعاملة الملك لويس الرابع عشر للهيجونوت، لان ذلك سيشكل ضربة قاسية لمصداقية الملك جيمس الثاني، بل انه لم يسمح بأية دعاية او انتقاد لسياسة فرنسا الدينية، ومن بين ذلك انه امر بحرق كتاب لأحد الكهنة البروتستانت، كان قد انتشر في لندن، انتقد فيه مؤلفه اضطهاد الهيجونوت⁽¹⁹⁾.

أخبر جيمس الثاني مجلس الملك في سنة 1685 انه يخطط للاحتفاظ بالضباط الكاثوليك في الجيش بشكل دائم، وانه يرغب في ان يجلس الكاثوليك في مجلس اللوردات مرة اخرى في المستقبل القريب. وقام جورج سافيل George Seville (1695-1633)⁽²⁰⁾، المعروف بلقبه ماركيز هاليفاكس Marquis of Halifax، بتذكير الملك ان قوانين الاختبار هي ما تمنع رغبته في ان تصبح حقيقة، ويعد انتهاكاً واضحاً لقوانين الاختبار، وقد ابدى تردداً واضحاً في دعم جيمس الثاني بل ورفض حضور القداس مع الملك. لكن هاليفاكس رفض بشجاعة تقديم اي وعد للتصويت على إلغاء تلك القوانين، الامر الذي دعي جيمس الى تحية هاليفاكس من منصبه كرئيس للمجلس على الرغم من ان الاخير كان قد وصف بأنه من أقدر السياسيين وأرقى الخطباء. أدهش ذلك الامر الكثيرين وجعلهم يخشون أن يكون للملك مستشارين اخرين⁽²¹⁾.

بعد إقالة هاليفاكس، فقد اغلب اللوردات نفوذهم في البلاط، كمستشارين ملكيين، لذا اعتنقوا المذهب الكاثوليكي، وكان جيمس قد تحالف مع أعضاء من الراديكاليين في الحزب الكاثوليكي ضد البروتستانت في البلاط. لذا اصبح على المرء أن يكون كاثوليكياً ليحصل على منصب جيد تحت رعاية التاج، وقام الأنكليكان بتسليم مناصبهم في الحكومة أو تم إجبارهم على تركها⁽²²⁾.

جاءت تصرفات الملك بعد القضاء على تمرد مونموث لتقوض من قواعد دعمه، وفي 28 شباط 1685، حدث خلاف بين جيمس ومجلس العموم، فقد اصابت حملة "القرارات الدموية" الغربية أنصار جيمس الأكثر حماسة بالسأم. وسخط مجلس العموم، اذ كان ينظر اليها بمقت من افراد الطبقة الأرستقراطية وكان الخوف من الجيش الذي شكله جيمس لقمع

التمرد قد سلط الضوء على كراهية الشعب الإنكليزي للبابا، وازداد الخوف من قيام الملك بوضع القوات الاسكتلندية تحت القيادة الكاثوليكية. فضلاً عن ذلك، أصدر جيمس اوامر للكاثوليك الأيرلنديين لحمل السلاح، وقام بتجنيد الكاثوليك في جيش إنكلترا. (23).

وفي 2 ايلول 1685 تم استقبال الاسقف جون ليبورن John Leyburn (1615-1702)، بعد ان عينته روما نائب رسولي، وفي الوقت الذي كان يتدفق فيه الهيجونوت إلى إنكلترا، تم استقبال الاسقف فرديناندو دادا Ferdinando D'Adda (1650-1719)، على انه سفير البابا. وتمت اعادة تجديد العلاقات الرسمية الدينية والسياسية (الدبلوماسية) مع روما التي انهارت منذ سنة 1558، وتم تبادل المبعوثين. وفي 8 ايلول 1685، حث جيمس الكهنة والرهبان على إعادة الاستقرار الى إنكلترا، فتم اعادة افتتاح المؤسسات الدينية الصغيرة في لندن، وافتتاح المدارس اليسوعية، كما تم تأسيس المطابع الكاثوليكية التي تحولت إلى اعداد ونشر الكتيبات المؤيدة للكاثوليكية. ووظف جيمس الثاني أيضاً الكاثوليك وبعض المعارضين للبروتستانتية في الجامعات والمناصب داخل الكنيسة الاتكليكانية منذ 15 تموز 1685 (24).

وكان مجلس العموم يدعمون وجود الميليشيا لأن وجود جيش دائم تعني لهم انه سيكون خطراً على البلاد، وقرر مجلس العموم مناقشة مسألة وجود الضباط الكاثوليك في الجيش قبل النظر في المصادقة على منح الملك الاموال المطلوبة لتكون ورقة ضغط على الملك للتراجع في قضية الضباط الكاثوليك ودعم هذا المقترح. وفي 14 تشرين الثاني 1685 وافق مجلس النواب على القاء خطاب يتم فيه إبلاغ الملك أن مجلس العموم يرى ان الاحتفاظ بالكاثوليك امراً غير قانوني، واقترح مجلس العموم عدد من التسويات يمكن عن طريقها تقديم تجهيزات لهؤلاء الضباط الكاثوليك، على ان لا يتم تكليف ضباط آخرين، ورفض جيمس ذلك بغضب وبسبب رد فعله أعلن أحد اعضاء مجلس العموم "جميعنا إنكليز وعلينا الانخاف من أداء واجبنا بسبب بعض الكلمات" (25). وتمت الموافقة على منحة برلمانية بلغت سبعمائة ألف جنيه استرليني. ومع ذلك، اثناء السنوات القليلة اللاحقة، كان الملك يحصل على مبلغ ثلاثون ألف جنيه سنوياً (26). وجد جيمس هذا الترتيب غير مرضي للغاية، وبتاريخ 19 تشرين الثاني 1685، حضر سلسلة من المناقشات المتعلقة بالضباط الكاثوليك في مجلس اللوردات، وحث عدد من المتحدثين على التمسك بالقوانين الصادرة ضد البابوية، وتم ذكر "أشياء فظيعة" بشأن الكاثوليك. انهى جيمس جلسة البرلمان في 20 تشرين الثاني 1685 وكان يجدر بالملك دعوة البرلمان بعد ثلاث اشهر لكنه لم يستدعيه مرة اخرى الى الانعقاد (27).

لم يوافق البرلمان على إلغاء قانون الاختبار، لذا قرر جيمس أن يأخذ زمام الأمور، ففي 28 تشرين الثاني 1685 أصدر عفواً لستون ضابطاً في الجيش من أحكام قانون الاختبار، ثم انتقل للحصول على حكم إيجابي في المحاكم بشأن حقه في الاستغناء عن قانون الاختبار، وأراد الحصول على قرار بالإجماع لصالحه، وضغط على القضاة بغية استحصال موافقتهم لدعمه، وتم استبدال ستة قضاة رفضوا تأييد الملك في مسعاه (28).

سعى الملك بعد ذلك إلى فرض عقوبات قانونية على من يستعمل قانون الاختبار، وفي قضية التواطؤ تم رفع قضية غودن- هاليس Godden- Hales، والاول حوذي رفع دعوى قضائية ضد سيده الكاثوليكي، السير ادوارد هاليس Sir Edward Hales (1645-1695)، الذي يتولى لجنة في الجيش تتعلق بانتهاك قانون الاختبار، وتم استبعاد هاليس من لجنة انتهاك قانون الاختبار، ووضع تحت تصرف الملك واجتمع أحد عشر من القضاة الاثنا عشر، ووضعوا ان ملوك انكلترا لهم الحق بإلغاء قوانين العقوبات في حالات معينة وفي حال وجود تلك الاسباب والضرورات يكون الملك هو القاضي الوحيد. وتم فتح الكنائس الكاثوليكية والمدارس الدينية، في جميع أنحاء البلاد، وجرت محاولة لتأسيس لجنة كنسية تتكون من أساقفة كاثوليك، وقام الملك بإكراه بعض المجالس من اجل السماح للكاثوليك بدخولها (29).

قام جيمس بتأسيس لجنة كنسية اعطت سلطات للملك بوصفه حاكماً للكنيسة في إنكلترا، واعطيت صلاحيات لهذه

اللجنة لإسكات رجال الدين بوسائل المحاكمة أو تعليق عملهم، ويعد الطرد من صلاحيات هذه اللجنة أيضاً، وكان الاشراف على ادارة المدارس والكليات والجامعات من واجبات هذه المجموعة، وتمكنت هذه اللجنة من حرمان رجال الدين من وظائفهم، وكان من اولى اعمالها تعليق عمل هنري كومبتون Henry Compton (1632-1713) أسقف لندن، لأنه كان قد رفض تعليق عمل رجل دين في لندن كان قد وعظ ضد الكاثوليكية الرومانية. وفي الوقت نفسه تم استقبال مبعوث بابوي في وايتهول بإسكتلندا من اجل استبدال البرلمان الاسكتلندي بإدارة كاثوليكية، ادى ذلك الى تكثيف مخاوف الشعب والبرلمان، ورفض كومبتون اتباع مقترح مستشار دائرته السرية الكاثوليكية، وان الغرض من هذه اللجنة لكي تكون وسيلة لرفض الكنيسة الانكليكانية للموافقة على اعادة المذهب الكاثوليكي لإنكلترا⁽³⁰⁾.

على الرغم من حصول جيمس استثناءات محددة لا تخضع لقانون الاختبار، الا ان الغاء القانون لم يكن مدعوماً عن طريق الرأي العام. وسمح القرار الصادر في قضية غودين- هاليس، للكاثوليك بالاحتفاظ بالمناصب الحكومية المدنية . وكان الناس يخشون من تقديم الكنيسة الكاثوليكية على كنيسة إنكلترا، وانهم سيجلسون في مجلس العموم⁽³¹⁾.

أعرب التوريز Tories الذين ظلوا مواليين للملك جيمس الثاني اثناء تمرد مونموث عن معارضتهم للزيادة في مراسيم العبادة الكاثوليكية بشكل علني في العاصمة، وبعد افتتاح كنيسة كاثوليكية في شارع ليم Lime Street سنة 1686، كانت تلك الكنيسة جزء من خطة الملك جيمس من اجل اعادة تقديم العبادة الكاثوليكية في انكلترا، وقد اثار افتتاح الكنيسة اعمال شغب في العاصمة فتمت مهاجمة الكهنة، وقام المهاجمون بأخذ الصليب من الكنيسة، ورفضت الميليشيا قمع تلك الاضطرابات اعتراضاً منهم على تقدم الكنيسة الكاثوليكية⁽³²⁾.

كان جيمس يعتمد بشكل كبير على دعم المخلصين في الكنيسة الانكليكانية، في الوقت الذي كان فيه يدافع عن سياسات مؤيديه الكاثوليك، ومع ذلك، فقد اثار دعم الملك للكاثوليك، غضب رجال الدين الأنكليكان، وبدأوا ينذرون رعاياهم في أبرشياتهم من المنبر خشية الوقوع فريسة لكنيسة روما⁽³³⁾.

قرر الملك جيمس الثاني في 5 كانون الاول 1686، تحية كل الافراد الذين لا يؤيدون سياساته من مناصبهم، وشمل ذلك كل شخص يتولى منصباً في البلاط والجيش. واستمر بتكليف الضباط الكاثوليك في الجيش. وبحلول سنة 1687، أصبح أكثر من ربع المواقع القيادية في الجيش مشغولة من الكاثوليك، ونجح أيضاً في الاعلان عن ان التسرب من الخدمة كان بمثابة جنائية وسمح هذا القرار للملك بالحفاظ على جيش دائم دون موافقة برلمانية، وبحلول شباط سنة 1687، تم تعيين اربعمائة وخمس وخمسون قاضياً جديداً في المحاكم العامة، وكان ثلث هذا العدد من الكاثوليك، وبحلول سنة 1688، تم تعيين الف وسبعمائة واربعه عشر قاضياً إضافياً، منهم اربعمائة وعشرة قاضياً من الكاثوليك⁽³⁴⁾.

كان الملك جيمس الثاني قد قام بعملية تطهير البروتستانت من مناصبهم في المملكة، ولم يبق في البرلمان الا الاعضاء الذين يؤيدون اهدافه وسياسته. وفي حزيران 1687، أدرك جيمس أنه لن يتلقى أي دعم من برلمانه الحالي بصدد أهدافه المؤيدة للكاثوليكية. وفي تموز من السنة نفسها، قام جيمس الثاني بحل البرلمان رسمياً. وفسر قراره ان لا مبرر لبقاء برلمان معارض لخطه المقدسة وعائقاً امام سياسته الكاثوليكية، وكان يرى انه لا يمكن للملكية والبرلمان العمل معاً⁽³⁵⁾.

عَد الملك جيمس الثاني بان اقامة علاقة جيدة مع البرلمان علامة من علامات الضعف وان التنازلات التي قدمها شارل الاول للبرلمان كانت سبباً في اعدامه. وكشف الملك عن قراره بحل البرلمان في 2 تموز 1687، اثناء انعقاد الجلسة البرلمانية، وفي اليوم التالي أعلن انه يؤيد المذهب الكاثوليكي وتم ذلك عند استقباله الرسمي للسفير البابوي فرديناندو دادا في البلاط الانكليزي. وقام جيمس بالانحناء للسفير البابوي عندما تم استقباله رسمياً، مما اثار امتعاض البروتستانت، وبرر فعله هذا بأنه انحنى لكونه مطراناً وليس لأنه سفير البابا⁽³⁶⁾.

قرر جيمس الثاني في كانون الاول 1687 تشكيل تحالف يتكون من الكاثوليك والمعارضين للبروتستانتية، لان قوتهم المشتركة ستطغى على المعارضة الأنكليكانية. ومن اجل تأسيس هذا التحالف الجديد، أصدر جيمس إعلان التسامح في نهاية كانون الاول 1687، مدعياً السلطة لتعليق القوانين عن طريق استعمال حقه الملكي. وأعلن الملك عن تعليق قانون كلارندون وقانون الاختبار لسنة 1673 وكل القوانين الأخرى. ونتيجة لهذا الإعلان، أصبح للبابويين حرية شغل المناصب والعبادة علانية كما يشاءون. وكان شارل الثاني قد حاول سنة 1673، فرض إعلان التسامح بشكل متحفظ، الا ان البرلمان عد هذا الاجراء غير قانوني وبداية استعدادات لجعل البلاد كاثوليكية، مما اثار المعارضة في كل مكان من إنكلترا ضد الملك شارل الثاني، واجبروا الاخير على الغاءه (37).

بعد ان فشل الملك جيمس الثاني في إقناع رعاياه البروتستانت وكنيسة إنكلترا لدعم هدفه وإعادة المذهب الكاثوليكي، أصدر هذا الإعلان في محاولة لإجبارهم على دعمه. الا ان هذا الاعلان قوبل بالمقاومة من كل جانب ايضا. ومع ظهور اعلان التسامح الاول او اعلان حرية العقيدة سنة 1687، قام جيمس بإكمال مقاطعة كنيسة إنكلترا، وأخفق أيضاً في تأمين دعم المنشقين. أدرك المنشقين من جانبهم أن الملك كان يقدم لهم المساعدة لأنها وسيلة من وسائل تأمين دعم أهدافه الكاثوليكية، واعتقدوا أنه بمجرد تحقيق هذه الأهداف سيتخلى عنهم، لذا كانوا قلقون من حقيقة أن السماح للكاثوليك بحرية العبادة في الأماكن العامة والاماكن الحكومية قد يؤدي الى تحول إنكلترا الى الكاثوليكية. وكان جيمس قد طلب من المنشقين البروتستانت قبول وعوده بحسن نية. ومع ذلك، كان البروتستانت ينظرون إلى الكاثوليك على أنهم غير جديرون بالثقة لأنهم لا يمتلكون اي مبادئ، بغض النظر عن مدى جاذبية العرض، لذا لم يوافقوا عليه (38).

ونتيجة لموقف الكنيسة الانكليزية الراضية لسياسة جيمس الكاثوليكية، قرر الملك احكام السيطرة على الجامعات واستعمالها اداة لتنفيذ سياسته، نظراً لدورها الكبير في اعداد رجال الدين وتشكيل العقائد الدينية بين ابناء العوائل الارستقراطية، وكان جيمس يعتقد أنه لو اطلع البروتستانت على وجهات النظر الكاثوليكية عن طريق الجامعات فانهم سيتحولون الى المذهب الكاثوليكي. وشعر الملك بسبب قيام عدد قليل من اعتناق المذهب الكاثوليكي في أكسفورد سنة 1685 و1686، ان هناك العديد من اساتذة الجامعات والطلاب يتمنون ان يعلنوا أنفسهم كاثوليك وسوف يفعلون ذلك ان تم إدخال المذهب الكاثوليكي بحرية في الجامعات (39). لذلك فمن أجل الانضمام الى جامعة أكسفورد أو كامبردج، للحصول على درجة علمية أو الحصول على زمالة، يتعين الادلاء بيمين الولاء، وهكذا، تم منع المنشقين والكاثوليك من الالتحاق في الجامعات. مما جعل البروتستانت يبعدون ابنائهم عن الجامعة (40).

وكانت هجمات جيمس على هذه الجامعات تنفر الانكليكيين تماماً، وهو ما زاد من غضب المحافظين لان أكسفورد كانت مقر كل من التوريز والأنكليكيين. وتمت معارضة الاجراءات التي يقوم بها جيمس تجاه الزملاء في جامعة كامبردج، عن طريق أعضاء في بلاطه الخاص. ونتيجة لذلك، كان دعم البلاط لسياسات الملك قد تناقص كثيراً. وكان جيمس يعتمد على استعمال امتيازاته في السلطة، اثناء محاولته لوضع الجيش والخدمة المدنية، والمجلس الخاص والجامعات بيد الكاثوليك. ومع ذلك، الزم البرلمان بإلغاء قوانين العقوبات وقانون الاختبار (41).

الخاتمة:

بدأ الملك جيمس الثاني حكمه وهو يعد نفسه فوق القانون وبدأ بتحويل المجتمع الى المذهب الكاثوليكي الا انه جوبه بمعارضة الكنيسة الانكليكانية وباقي الطوائف، الامر الذي ادى الى اثار نعمة شعبية واسعة، مما سبق يتضح ان اجراءات جيمس المتعلقة بالتسامح لم تكن حقيقية بل كانت ذات اغراض سياسية، الا انه بالفعل قام بعدة مناسبات بمعارضة التسامح الديني بعد ان تبين ان ذلك ملائماً له من الناحية السياسية، وتبين موقفه الواضح ازاء المعارضين البروتستانت

لأنهم كانوا يؤيدون لائحة الإقصاء ودعم تمرد موموث، وبعدها قل عداءه لهم عندما أدرك انه بحاجة الى البروتستانت لمساعدته في تحقيق اهدافه الكاثوليكية بعد ان قدم لهم الوعود بالمساعدة. لذا لم تكن الثورة المجيدة وليدة حكم احد الملوك، بل جاءت بسبب التراكمات التي ولدتها العصبية الدينية وسوء الحكم السياسي الذي ادى الى تدهور الاوضاع الدينية والاجتماعية في انكلترا فكان لابد من ثورة للنهوض من جديد.

قائمة المصادر:

- (1) جيمس دوق يورك: ملك إنكلترا وايرلندا واسكتلندا، وهو ابن الملك شارل الأول وهنريتا ماريا بنت هنري الرابع ملك فرنسا، وقد تم تعيينه دوق يورك في 22 كانون الثاني 1644، تولى العرش الإنكليزي بعد وفاة أخيه شارل الثاني في 8 شباط 1685، بناءً على وصيه أخيه، وتم نفي جيمس الى فرنسا على أثر احداث الثورة الجليلة في 10 كانون الثاني 1688، وبقي هناك في ضيافة ملك فرنسا لويس الرابع عشر الى ان توفي. للمزيد ينظر:
- Khan, George Childs, Dictionary of Wars Third Edition, Facts on File, New York, 2007, P. 267.
- (2) شارل الثاني: وهو ابن ملك انكلترا شارل الاول وهنريتا ماريا بنت هنري الرابع ملك فرنسا، بعد اعدام شارل الاول اعلن البرلمان الاسكتلندي شارل الثاني ملكا على انكلترا وايرلندا في انبرة في 6 شباط 1649، هزمه كرومويل في معركة ووستستر في 3 ايلول 1651، وهرب شارل الى قارة اوربا، ولكن بعد سنة 1658 استعاد شارل النظام الملكي من جديد وعاد الى انكلترا وبقي فيها حتى وفاته. للمزيد ينظر: عبد الله، احمد عبود، ادراسة تاريخية لمنفى الملك جيمس الثاني الى فرنسا 1688-1701، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، كلية التربية، 2018، ص8.
- (3) Quoted in: Ashley, Maurice, James II, London: J. m. Dent & Sons Ltd., 1977, P.154.
- (4) Prall, Stuart, the Bloodless Revolution in England 1688, New York, Doubleday & Co., 1972, P P. 89-90.
- (5) Buranelli, Vincent, The King & The Quaker: a Study of William Penn and James II, Philadelphia, Pennsylvania, University of Pennsylvania Press, 1962, P. 98.
- (6) وهم كل من اللورد أرونديل Arundel وبييل ايبس Bellayse وتالبوت Talbot وجيرمين Jermyn وظل الملك محتقظاً بهذه المجموعة الكاثوليكية طيلة مدة حكمه. ينظر:
- Steele, Robert, A Bibliography of Royal Proclamations of The Tudor and Stuart Sovereigns 1483-1714, New York, Burt Tran Klein, 1910, P.468.
- (7) I bid, P.469.
- (8) Wentworth, Higginson Thomas and Channing, Edward, English History, London, Longmans Green and Co., 1904, PP. 225-228.
- (9) Quoted in: Joseph, Barrington, The Memoirs of Gregorio Panzani, Gency in England in 1634-1636, Translated Form The Italian, Birmingham, Swinney and Walker, 1793, P.328.
- (10) Philip, Kenyon John, Stuart England, Penguin books, 1985, P.149.
- (11) Wentworth and Channing, Op. Cit., PP. 229-230.
- (12) Quoted in: Philip, Op. Cit., P. 230.
- (13) House of Comans in Formation Office, the Glorious Revolution, Factsheetg Hgeneral Series, August 2010, P. 32.
- (14) I bid, PP. 33-34.
- (15) روبنسون، جون، النشأة الدموية الأسرار المفقودة للماسونية، ترجمة: محمد الواكد، سوريا، دار صفحات للدراسة والنشر، 2012، ص 361؛ Macaulay, Trevelyan George, the English Revolution 1688-1689, Oxford University Press, 1948, P.28.
- (16) مرسوم ناننت: وهو من بين الوثائق الأكثر شهرة في التاريخ الفرنسي اصدره هنري الرابع ملك فرنسا (1589-1610) في نيسان 1598، لإنهاء الصراع الديني، والنزاع المسلح بين الكاثوليك والهيجونوت الذي استمر لأكثر من اربعين سنة، ليضمن للأخريين حقوقاً مدنية وحماية قانونية اسوة بالكاثوليك، وقد اكد هذا القانون على التعايش الديني بين البروتستانت والكاثوليك والمساواة دون سفك دماء، الغاه لويس الرابع عشر سنة 1685، وشن حملة اضطهاد ضد البروتستانت في فرنسا الكاثوليكية. للمزيد ينظر:
- Meltzer, Raymond and Spicer, Andrew, Society and Culture in the Huguenot World 1559-1685, Cambridge University Press, 2002, P. 98
- (17) بعد إلغاء المرسوم، هرب ما يقارب المائتين ألف شخص من فرنسا، وذهب من بينهم اربعون ألف الى إنكلترا سعياً للأمان. وتم تعميم الروايات المحملة بالرعب والمعاناة التي كانوا يعانون منها على يد الملك الفرنسي في ذلك الوقت. كانت الحكايات القاسية التي رواها هؤلاء المضطهدين قد عزز من كره الشعب الإنكليزي للكاثوليك والكاثوليكية. للمزيد ينظر:

Smiles, Samuel, The Huguenots and The revocation of The Edict of Nantes, Vol. 1, University of California Library, New York, 1895, PP. 408-409.

(18) Rae, Heather, State Identities and Homogenization of Peoples, Cambridge University Press, 2002, PP.83-84.

(19) Smiles, Op. Cit., P.409.

(20) جورج سافيل: رجل دولة انكليزي، م تعينه عضواً في المجلس الخاص سنة 1672، ولكن تم عزله في سنة 1676، بعد خلافات مع دانبي، عارض سياسات التاج الموالية للكاتوليكية، ولكنه عارض ايضاً محاولة استبعاد الكاثوليك من الحياة العامة بموجب قانون الاختبار لسنة 1673، في سنة 1682 تم تعينه حامل الختم الملكي في ادارة الملك شارل الثاني، عندما اصبح جيمس الثاني ملكاً على العرش الانكليزي تم تعين جورج رئيساً لمجلس اللوردات، الا ان جورج تم فصله بعد مدة وجيزة لمعارضته سياسات الملك الموالية للكاتوليكية. للمزيد ينظر:

Kaman, Henry, Who is who in Europe 1450-1750, Rutledge, London, 2000, P.140.

(21) Macaulay, Op., Cit., P.29.

(22) Ibid, P.29.

(23) Philip, Op. Cit., P.230.

(24) George, Clark, the Later Stuart 1660-1714, Oxford, Clarendon, 1961, P. 121.

(25) Quoted in: Miller, John, the Militia and the Army in the Reign of James II, Historical Journal, No 16, December 1973, PP.143- 146.

(26) ان سبب تقليص تلك المنحة الى ثلاثون ألف جنيه سنويا وعدم اعطاء جيمس المبلغ الذي تم الموافقة عليه هو بسبب استياء التوريز من هجمات الملك على الكنيسة الانكليكانية، وخوفهم من تشكيل جيش دائم معظمه من الكاثوليك والمؤيدين للكاتوليكية وبالتالي انحياز الملك للكاتوليكية واهمال التشريعات البرلمانية، لذا قاموا بتقليص تلك المنحة لعرقلة مخططاته. فقد اعطوه سابقاً ظناً منهم بانه سيغي بتعهداته اتجاه كنيسة انكلترا، الا انه لم يفي بذلك، لذا حرص البرلمان على عدم تكرار ذلك. للمزيد ينظر:

Miller, Op. Cit., P. 146.

(27) Ibid, P. 146.

(28) Quoted in: Reresby, Op. Cit., P. 142.

(29) Ibid, P.157.

(30) Maitland, the Constitutional History of England, Cambridge, the University Press, 1908, P. 176.

(31) Havighurst, Alfred, James II and the Twelve Men in Scarlet Law Quarterly Review, London, Stevens& Sons, 1953, P. 533..

(32) Quoted in: Havighurst, Op. Cit., P. 533.

(33) Maitland, Op. Cit., P. 176.

(34) Miller, Op. Cit., P. 163.

(35) Ibid, P.164.

(36) Kenyon, Stuart England, London, 1978, P.159.

(37) Ballenger, Dominic Aidan and Fletcher Stella, the Miter the Crown a History of the Archbishops of Canterbury, the History Press, 2005, P. 5.

(38) Miller, Op. Cit., PP. 168-169.

(39) Kenyon, Op. Cit., P. 454.

(40) Gibson, William, James II and the Trial of the Seven-Bishops, Palgrave Macmillan, Oxford Brookes University, 2009, PP.62-63.

(41) Ibid, P. 63.